حديثه من باب الحسن لاختلاف الناس فيه اما روايته عن فاطمة
فروينا عن ابي بكر الخطيب ثنا القاضي ابو بكر احمد بن الحسن الحرشي
ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب الاصم ثنا ابو زرعة عبد الرحمن
ابن عمرو بدمشق ثنا احمد بن خالد الوهبي ثنا محمد بن اسحاق عن
فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت سمعت امراة
ونحن نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي ضرة
وانى تشبع من زوجي مما لم يعطني لتغيظها بذلك فقال المتشبع
بما لم يعط كلابس ثوبي زور قال ابو الحسن بن القطان الحديث
الذي من اجله قدوقع الكلام في ابن اسحاق من روايته عن فاطمة
حتى قال هشام انه كذاب ونتبعه في ذلك مالك ونتبعه يحيى
ابن سعيد ونتابعوا بعدهم تقليدا لهم حديث فلنقرضه
ولننظر مالم تزل ونتصل فيه وقد روينا عنهما غير ذلك
ذكر الاجوبة عما رمي به قلت اما ما رمي به من التدليس والتد
والتشيع فلا يوجب رد روايته ولا يوقع فيها كبير وهن
اما التدليس فمنه القادح في العدالة وكذلك القدر والتشيع
لا يقتضي الرد الا بضميمة اخرى ولم نجدها هنا واما قول
مكي بن ابراهيم انه ترك حديثه ولم يعد اليه فقد علل ذلك بانه

سمعه

سمعه يحدث باحاديث في الصفات فنفر منه وليس في ذلك
كبير امر فقد ترخص قوم من السلف في رواية المشكل من ذلك
وما يحتاج الى تاويله لاسيما اذا تضمن الحديث حكما او امرا
اخر وقد تكون هذه الاحاديث من هذا القبيل واما الخبر عن
يزيد بن هارون انه حدث اهل المدينة عن قوم فلما احلام
عنه امسكوا فليس فيه ذكر ما يقتضي الامساك واذا لم يذكر
لم يبق الا ان يحمل الظن فيه وليس لنا ان نعارض عدالة
منقوله بما قد نظنه جرحا واما ترك يحيى القطان حديثه
فقد ذكرنا السبب في ذلك وتكذيبه اياه رواية عن وهيب
ابن خالد عن مالك عن هشام وهو ومن فوقه في هذا الاسناد
تبع لهشام وليس ببعيد من ان يكون ذلك هو المنفرد لاهل المدينة
عنه في الخبر السابق عن يزيد بن هارون وقد تقدم الجواب عن
قول هشام فيه عن احمد بن حنبل وعلي بن المديني بما فيه مغنى واما
قول ابن معين انه يحدث عن المجهولين احاديث باطلة فلو لم ينقل
توثيقه وتعديله للتردد الامر في التهمة بما بينه وبين من نقلها
عنه واما مع التوثيق والتعديل فالحمل فيها على المجهولين هم
المشار اليهم لا عليه واما الطعن على العالم بروايته عن المجهولين

Copyright © King Saud University